الجامعة العربية المفتوحة تكرم موضي الحمود

6

عدم اكتمال النصاب حال دون التصويت على مشروع قانون تعيين غير الكويتيين في الجيش

«الأمة» يوافق بالإجماع على إحالة مصروفات الضيافة في وزارة الداخلية إلى النيابة

الوزيرة بوشهري: «السكنية» أنجزت 42 في المئة من أوامر البناء وتسليم البيوت.. وطابور الانتظار انخفض إلى 96 ألف طلب

مجلس الأمة يوافق على 9 مشاريع باتفاقيات ويعيد اتفاقية «الناتو» إلى اللجنة الخارجية لمزيد من الدراسة

الرئيس الغانم والشيخ ناصر الصباح

نواب يطالبون بتوزيع قسائم بدلا من البيوت وزيادة بدل الإيجار وتفعيل دور القطاع الخاص ورفع رأسمال بنك الائتمان

د.جنان بوشهري ترد على ملاحظات النواب

وافق مجلس الأمة خلال جلسته أمس على إحالة تقرير لجنة الميزانيات والحساب الختامي الخاص بمصروفات بند الضيافة للسنتين الماليتين (2014–2015) و(2015–2016) لوزارة الداخلية والتوصيات الواردة فيه إلى الحكومة، بعد أن أغلق قفل باب النقاش والاكتفاء بحديث عضوين مؤيدين وعضوين معارضين.

واستعرض تقرير لجنة الميزانيات أمام المجلس مقررها النائب رياض العدساني موضحا أن مصروفات وزارة الداخلية في بند الضيافة بلغت 23 مليون دينار وفاقت في سنة مالية واحدة مصروفات الوزارات.

وأشار إلى أن ديوان المحاسبة أبلغ لجنة الميزانيات بأن الإدارة المالية بوزارة الداخلية لم تكن على علم بحجوزات الفنادق، معتبرا أن هناك شبهة تنفيع لأحد الفنادق، بعد أن وردت أسماء بعض الضيوف في أكثر من فندق في وقت واحد.

وتلا طلبا لقفل باب النقاش باعتبار أن الموضوع معروض على النيابة العامة، فيما أكد العدساني أنه لم يحل للنيابة وإنما هناك توصية من لجنة الميزانيات بالإحالة إلى النيابة.

ووافق المجلس على قفل باب النقاش والاكتفاء بحديث عضوين مؤيدين وعضوين معارضين.

وأكد النائبان المؤيدان لقفل باب النقاش وتحويل الملف إلى النيابة خلال مداخلتهما ثقتهما في قضائنا العادل والجهاز الأمني والتحقيق، مؤكدين ضرورة إحالة الموضوع إلى النيابة.

من ناحيتهما اعتبر النائبان المعارضان أنه لا يجب قفل باب النقاش والإحالة للنيابة قبل مناقشة الموضوع لأن هناك هدرا بالمال العام، مطالبين بالشفافية.

ووافق المجلس على قفل باب النقاش بموافقة 25 عضوا من أصل 48 عضوا، وبالتالي إحالة التقرير إلى الحكومة بالتوصيات الواردة به.

القضية الاسكانية

وأكدت وزيرة الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري أن وصول توزيعات الإسكان إلى رقم غير مسبوق وهو 12 ألف وحدة سكنية هو ثمرة للجهود المشتركة بين السلطتين.

وأضافت بوشهري خلال مداخلة لها في الجلسة التكميلية للمجلس أمس أنه رغم النجاح في دفع عجلة القضية إلا أن المشوار ما زال طويلا، لأن إنشاء مدن سكنية بها 25 ألف وحدة سكنية من مبان عامة وسكنية وخدمات أمر يحتاج وقتا.

وأوضحت أن ما تسعى الوزارة لإنجازه هو أن تحول المدن من مخططات إلى مدن سكنية على أرض الواقع.

وأشارت الوزيرة إلى أن التوزيع على المخططات المتفق عليه بين وزارة الإسكان واللجنة البرلمانية المعنية قد أثبت نجاحه وكان منهجا سليما. وبينت أنه تم توزيع 56733 قسيمة على المخطط أنجز منها 42% وتم تسليمها فعليا.

ووصلت أوامر البناء إلى ما يعادل 23737 قسيمة موزعة كالتالي: – مدينة جابر الأحمد 3464 قسيمة وزعت 1475 بيتا. – مدينة صباح الأحمد 7373 قسيمة و2201 بيت. – الصليبيخات 1030 و396 بيتا. – أبو حليفة 171 قسيمة. – الوفرة 2426 أمر بناء. – غرب عبدالله المبارك 5201 أمر بناء.

وذكرت بوشهري أن طابور الانتظار انخفض إلى 96 ألف طلب بعد أن كان متخطيا 110 آلاف في 2014 ونطمح في مزيد من الانخفاض لطابور الانتظار.

وأشارت إلى أن هناك تحديات أولها ضمان تنفيذ عقود البنية التحتية الموقعة والتي سوف توقع، وقطاع المراقبة في المؤسسة الرعاية السكنية يعمل في متابعة أداء المقاولين وتأكدنا من تنفيذ الجداول الزمنية التي تحدث بصفة شهرية والموقف التنفيذي لكل مقاول.

وبينت أن التحدي الأخر يتمثل في توفير السيولة المالية لدى بنك الائتمان ليستمر في تقديم قروضه الإسكانية وأن استمراره بالوضع الحالي من دون تنويع لمصادر دخله سيؤثر على ديمومة هذا البنك. وبينت أنه في مارس 2017 وقع البنك عقدا للمحافظة على استمرارية التمويل العقاري للمواطنين، كما أن هناك دراسة وهي موضع اهتمام للتأكد من أن إعادة هيكلة البنك يجب أن يراعي القدرة المالية للمواطنين وعدم زيادة الأعباء المالية عليهم وأن تتوافق نتائج الدراسة مع استدامة بنك الائتمان، والمحافظة على حق الدولة المالي.

وتطرقت الوزيرة إلى مشكلة ظهور عيوب في المنازل وقالت إن هناك عيوبا في المنازل التي وزعت ولكنها تملك كفالة كهربائية وإنشائية تلزم بإصلاح العيوب على كفالة المقاول ومعالجة الخلل بصورة سريعة من خلال مكاتب تستقبل شكاوى المواطنين. وأكدت أن هذه الإصلاحات لم تجنب المقاولين تطبيق الجزاءات والغرامات بل طبقت عليهم الجزاءات، وتم تحويل شركة مقاولات إلى النيابة بتهمة الإخلال في تنفيذ الأعمال المنوطة بها. وأفادت أنه نتيجة للخلل في توزيع البيوت رأت المؤسسة العامة للرعاية السكنية تغيير فلسفتها الإسكانية والاتجاه لوقف توزيع البيوت توزيع القسائم لكي نعطي للمواطن الخيار في بناء بيته بطريقته الخاصة.

كما حرصنا على توفير إدخال المطورين العقاريين وإدخال القطاع الخاص في المشاريع السكنية وهذا قيد الدراسة.

وأكدت أن القضية الإسكانية هي مسؤولية سياسية وأخلاقية نتحملها جميعا، ويجب علينا التأكد من سلامة الطلبات المقدمة للرعاية السكنية، ويمتد أيضا إلى طلبات بدل الإيجار.

وأضافت أنها أخذت على عاتقها مراجعة الطلبات الإسكانية ولن تقبل بتمكين غير المستحق من قسيمة إسكانية يستحقها مواطن آخر تنطبق عليه الشروط أو أن تمكن شخصا من أخذ بدل إيجار وهو لم يستوف الشروط.

كما شددت الوزيرة على محاسبة أي مسؤول أو قيادي يتلاعب في الطلبات وبدل الإيجار، مؤكدة حرصها على البر بالقسم أمام الله على الحفاظ على المال العام وهذا ما ستعمل عليه في المستقبل.

واستكمل مجلس الأمة في جلسته التكميلية أمس النظر في طلبي مناقشة بشأن القضية الإسكانية وتتضمن الإجراءات الحكومية الخاصة بتوفير المساكن للمواطنين، إضافة إلى خطتها الإسكانية في السنوات المقبلة، والوقوف على مشاريع البنية التحتية للمشاريع الإسكانية كافة.

وطالب النواب بتوفير مزيد من الأراضي مشيرين إلى أن الأراضي المستغلة لاتزيد على 7% فقط، كما أكدوا ضرورة التنسيق بين الجهات الحكومية سواء البلدية أو النفط من أجل توفير هذه الأراضي وايضا زيادة بدل الإيجار عن 150 دينارا الحالية ومنح هذا البدل لمن وضعت أسماؤهم على المخطط وتسلموا أرقاما.

كما طالب النواب بضرورة البحث عن حلول غير تقليدية من خلال زيادة رأسمال بنك الائتمان وإشراك القطاع الخاص وجلب شركات أجنبية لتسريع البناء وفك احتكار الحكومة للأراضي.

واقترح النواب أن يتم توزيع قسائم على المواطنين بدلا من بيوت الحكومة لتجنب المشاكل التي تحدث نتيجة سوء تنفيذ المقاولين للبيوت الحكومية. وشدد النواب على ضرورة وجود خطة واضحة وبرنامج زمني لتنفيذ مشروعات الإسكان والخدمات من طرق وكهرباء ومدارس ومراكز صحية وغير ذلك. وأكدوا أهمية إنجاز مشروعات الإسكان خصوصا في المدن الجديدة بشكل متكامل بأن يتم توفير المخافر والمدارس والمساجد والطرق بالتزامن مع توزيع البيوت.

وأشار النواب إلى أنه رغم تعاقب حكومات ومجالس ووضع حلول واقتراحات لحل القضية الإسكانية فإن المشكلة لاتزال قائمة وتزداد تعقيدا.

9 اتفاقيات خارجية

ووافق مجلس الأمة في جلسته التكميلية اليوم في المداولتين الأولى والثانية على تقارير لجنة الشؤون الخارجية بشأن 9 اتفاقيات خارجية واحالها إلى الحكومة، وقرر إعادة التقرير الثالث عشر الخاص باتفاقية إنشاء مركز لحلف الناتو إلى اللجنة لمزيد من الدراسة.

والاتفاقيات التي وافق عليها المجلس هي كالتالي:

–التقرير الرابع للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية القيرغيزية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

–التقرير الخامس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية أرمينيا بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجزائية.

–التقرير الحادي عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون في شأن الموافقة على ترتيبات التعاون بين حكومة دولة الكويت (وزارة الخارجية) وهيئة العمل الخارجي الأوروبية.

–التقرير الرابع عشر للجنة الشؤون الخارجية خلال العطلة البرلمانية عن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية، الصادر بالموافقة عليه القانون رقم 81 لسنة 1995م. –التقرير الأول للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون بالموافقة على اتفاق باريس لتغير المناخ. – التقرير الثاني للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وجمهورية الهند لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب.

–التقرير الثالث للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على بروتوكول تعديل اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة بروناي دار السلام لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب.

–التقرير الرابع للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الدولية دبي 2012–م.

–التقرير الخامس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية جنيف 2012–م.

وأكد نواب خلال مناقشة الاتفاقيات ضرورة تحصين سيادة الكويت ومراعاة الدستور واستقلاله في استضافتها المراكز الإقليمية.

قانون الجيش: وحال عدم اكتمال النصاب امس دون تصويت المجلس على التقرير الثامن والثمانين للجنة الشؤون الداخلية والدفاع عن المشروع بقانون في شأن تعديل المادة (29) من القانون رقم 32 لسنة 1967 في شأن الجيش المقدم من الحكومة والذي يسمح بتعيين غير الكويتيين في الجيش مما ادى اى رفع الجلسة.

ونص التعديل على الآتي: «يجوز قبول غير الكويتيين ضباطا اختصاصيين أو خبراء في الجيش مؤقتا عن طريق الإعارة أو التعاقد على أن تكون رتبهم العسكرية معادلة لرتبهم الأصلية في بلدهم وذلك بالشروط الموضوعة التي يصدر بها مرسوم خلال ثلاثة أشهر، ويجوز عند الحاجة قبول تطوع غير الكويتيين في وظائف الجيش كخبراء أو ضباط صف».

وأكد نواب خلال مداخلتهم في جلسة اليوم التكميلية أن القانون يعالج مشكلة إنسانية ويلبي حاجة المؤسسة العسكرية من العناصر البشرية وينتظره الكثير ويخدم البلد.

وتمنوا إقرار قوانين مماثلة تتصل بقضية غير محددي الجنسية، مشددين على أن تلك القضية تمس أمن البلد اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

وأشاروا إلى أن بعض البدون أعلن ولاءه المطلق للوطن في ظل ظروف سيئة مرت بها البلاد.

وتمنوا أن تشمل تعديلات القانون حملة إحصاء 65 وأبناء الكويتيات، ومنح دور أكبر للجهاز المركزي لمعالجة أوضاع البدون.

وتوجهوا بالشكر إلى كل من لجنة الداخلية والدفاع ووزيري الدفاع السابق والحالي لتبني هذا القانون، مؤكدين أن هناك توافقا في هذا الشأن بين وزيري الدفاع السابق والحالي.

من جهة أخرى اعتبر رأي نيابي أن القانون يُبين عدم نجاح الحكومة في استقطاب الشباب الكويتي للانخراط بالسلك العسكري، باعتبارهم الأحق بالدفاع عن الوطن.

الكندري خلال ترؤسه الجلسة والى جواره وزير الداخلية والنائب الفضالة

سجال بين فهاد وفيصل الكندري بعد رفع الجلسة

صالح عاشور: لماذا إنشاء مقر للناتو في الكويت ونحن لسنا عضوا فيه؟!

الرشيدي: على الرئيس الغانم رد اعتبار الصحافي علي الصنيدح العجمي وحماية الصحافيين

استنكر المنسق العام للمحررين البرلمانيين في مجلس الأمة الإعلامي عمر الرشيدي حادثة الاعتداء الجسدي واللفظي على الزميل الصحفي علي الصنيدح من جريدة الجريدة من قبل رئيس حرس مجلس الأمة اثناء تأديته واجبه الصحفي وتغطيته للاحداث جلسة مجلس الأمة.

وقال الرشيدي في تصريح صحفي ان ماحصل في مجلس الأمة من اعتداء جسدي ولفظي وطرد الصحفي خارج مبني مجلس الأمة يعتبر اعتداء على الصحافة جميعها ويعتبر تصرف غير اخلاقي وغير حضاري.

مطالبا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بالتدخل الفوري ورد اعتبار الصحفي على صنيدح العجمي خاصة والصحافة عامة والتحرك لاستنكار هذا الاسلوب المعيب وضمان عدم تكراره وحماية الصحفيين وأعلن الرشيدي تضامنه الكامل مع الزميل الصحفي على صنيدح العجمي في جميع الخطوات الذي يتخذها.

صور الطبطبائي والحربش والمطير على مقاعدهم الخالية في قاعة عبدالله السالم

الحميدي السبيعي: الحكومة والمجلس غير جادين في حل الأزمة الاسكانية

خليل أبل: الحكومة غير قادرة على مواجهة التجار والمقاولين في الإسكان

عسكر العنزي متحدثا

د. عبد الكريم الكندري خلال الجلسة

وزير الخارجية ووزير الداخلية في حوار جانبي

الوزيرة هند الصبيح والشيخ ناصر الصباح